الفصل الثاني: ماهية المجتمع المدني

شهدت العقود الأخيرة إحياء مفاهيم عديدة تبلورت وشاعت وانتشرت في إطار ما يعرفه العالم من تغيرات في المفاهيم السائدة، ومن أهمها مفهوم المجتمع المدني كمؤشر له مقارباته ونظرياته التي تؤكد على حيويته وأهميته البالغة، من خلال ما يوفره من وسائل يتسنى في إطارها تصنيفه ضمن المؤشرات الفاعلة خاصة في مجال التنمية، ولقد حظي موضوعه باهتمام كبير من قبل الباحثين في العلوم الاجتماعية وانصب هذا الاهتمام على المفهوم وتأصيله والبحث في المنظور الذي يفسره ويحدد مجالات العمل فيه، وأيضا على منظمات المجتمع المدني كآلية من آليات الفعل الاجتماعي على مستوى الواقع المعاش، وبالرغم من زيادة اهتمام المجتمع الدولي بهذا الموضوع فلا يزال مصطلح المجتمع المدني غير محدد على نحو دقيق فغالبا ما يتم استخدامه بمعانٍ مختلفة، لذا بات من الضروري فهمه وتحليله بكل أبعاده والتعرف على ماهيته وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: نشأة المجتمع المدني

المبحث الثاني: تعريف المجتمع المدني

المبحث الثالث: خصائص منظمات المجتمع المدني

المبحث الرابع: وظائف منظمات المجتمع المدني

المبحث الخامس: مصادر تمويل منظمات المجتمع المدني

المبحث الأول: نشأة المجتمع المدني

يعتبر مفهوم المجتمع المدني من أبرز المفاهيم التي يتم تناولها في الوقت الحالي، إذ يعتبر هذا المفهوم ليس وليد الصدفة ولم يظهر دفعه واحدة بل مر بعدة مراحل حتى وصل للصورة التي عليها في الوقت الحالي، وهنالك اتفاق في تاريخ الأفكار أنه لا توجد صياغة تاريخية ناجزة لأي من المفاهيم الفاعلة في البنية الفكرية عموماً، ومفهوم المجتمع المدني من المفاهيم الشائكة التي تستعصي على الاتفاق بين المفكرين والباحثين والساسة، وهو شأنه شأن المفاهيم الكبرى التي تستدعي عند مناقشتها سيلاً من النظم الفكرية والحضارية والممارسات السياسية والاجتماعية، وكماً هائلاً الإحالات المعرفية لفهم ما بداخله، ولقد كانت الأديان السماوية سباقة في الدعوة إلى العمل الخيري بجميع أشكاله، أما على المستوى الوضعي فقد نشأ مفهوم المجتمع المدني أول مرة في الفكر اليوناني حيث أشار إليه أرسطو باعتباره مجموعة سياسية تخضع للقوانين"، أي أنه لم يكن يميز بين الدولة والمجتمع المدني.[1]

إن تطور المجتمع المدني كان له ارتباطا وثيقاً بتطور جملة من العوامل، إذ بدأت بتطور الفكر السياسي والتاريخ الفكري الغربي عموماً، كان ذلك في الحقبة التي عرفت بعصري

النهضة والأنوار وما تلاهما، أما التطور الأخر لمفهوم المجتمع المدني كان مرتبطاً بتطور المجتمع الغربي وانتقاله من الإقطاع إلى التصنيع ومن قبل الحداثة إلى ما بعدها، أما التطور الأخر فكان مرتبطاً بتطور العلاقات الدولية ورحيل الأفكار وانتقالها من سياقها الذي ولدت فيه إلى سياقات أخرى.

لا يمكن الحديث عن تطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي من دون العودة لتحليل نصوص هوبز وجون لوك وروسو وهيغل، وماركس وإنجلز ولينين وغرامشي، إضافة إلى ما كتبه كل من أوغست كونت وآدم سميث وكينز وروزا لوكسمبرج، مع العصر الكلاسيكي لنظرية المجتمع المدني أو ما عرف بعصر النهضة كان هنالك صعود للبرجوازية، في هذا العصر تمت صياغة هذه النظرية التي تبلورت من خلال أفكار التنوير للعديد من المفكرين والفلاسفة، حيث كان نيقولا ميكافيلي من أوائل المنظرين السياسيين للعصر الحديث، إذ تحدث على أن الفردية والمصلحة هما أساس الطبيعة الإنسانية مبرهناً على ذلك بأن العوامل المحركة لنشاط البشر هي الأنانية والمصالح الفردية، في هذا الإطار وجدت البرجوازية ملاذاً ومدخلاً لها لصعودها وتطورها، رافق تطور وصعود البرجوازية ظهور كتابات نيقولا

[1] أحمد إبراهيم ملاوي ، " أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية " . مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 24 ، العدد 02، 2008 ، ص 258 .

كوبرنكس التي كان لها دور في تدمير الأيدولوجية اللاهوتية، وعبر إنجلز عن ذلك بأنها وضعت الأسس الأولى لبداية تاريخ تحرر العلوم الطبيعية من اللاهوت.[1]

ساهم العديد من العلماء الطبيعين أمثال ليوناردو دافنشي وجاليليو في هذا الجانب، وذلك من خلال صياغة النظرة الدينية إلى الطبيعة التي أسهمت إلى جانب النزعة الإنسانية في تعزيز الفلسفة العقلانية والمنهج العلمي وتطورهما كمنطلقات أساسية للبرجوازية التي تمهد لبزوغ عصر النهضة، وبحكم هذه الأفكار تفسخت العلاقات الدينية والاجتماعية والاقتصادية، كما تراجع الدور السياسي الذي لعبه الدين في المجتمع، إضافة لتراجع الهيمنة الثقافية الفكرية اللاهوتية، في المقابل كان هنالك تنامي للظروف الموضوعية والعوامل الذاتية التي عملت على نشر العلاقات الرأسمالية، هذا المسار انطلق بشكل تدريجي وتعود خطوته الأولى إلى النزعة الدينية الإصلاحية التي ظهرت على يد مارتن لوثر ، إذ نادى بضرورة الإصلاح لكن في المقابل رفض دور الكنيسة ورجال الدين في الوساطة بين الإنسان والله. أدى ذلك إلى ما عرف بالقطيعة بين الدين والدولة، في المقابل كان هنالك ترسيخ وتطور لمفهوم المجتمع المدني والمثل السياسية البرجوازية والدولة.[2]

أما توماس هوبز فقد رفض نظريات الأصل الإلهي للمجتمع واعتبر أن السلطة المطلقة إلاها اصطناعيا، ورأى أن كل سلطة مدنية يجب أن تكون انعكاسا لأصل مجتمعي دنيوي، والوجود الممكن الوحيد للمجتمع هو المجتمع المدني ويعني المجتمع السياسي المنظم في دولة.[3]

في حين جون لوك عبر عن رفضه لمفاهيم المجتمع الإقطاعي، وأعتبر أن الحالة الطبيعية للبشر تتأكد عن سيطرة الحرية والمساواة كمفاهيم أساسية تحكم المجتمع، فالتعاقد الاجتماعي عند لوك لا تكون مع العبودية والخضوع فالهدف الأساسي من التعاقد الاجتماعي هو المحافظة على الأرواح والملكية الخاصة وإلغاء النظام الملكي المطلق التي لا تتفق مع طبيعة المجتمع المدني الذي ينطلق من الأساس من مبدأ الإرادة الحرة.[4]

---

[1] سائد حامد نصر أبو عدوان ، " دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تحقيق التنمية البشرية: الضفة الغربية نموذجا " . رسالة ماجستير في التخطيط و التنمية السياسية ، (جامعة النجاح الوطنية – نابلس ، كلية الدراسات العليا ، برنامج التخطيط و التنمية السياسية ، 2013) ، ص 22 .

[2] غازي الصوراني ، تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي . غزة : مركز دراسات الغد العربي ، 2004 ، ص 31 .

[3] عزمي بشارة ، المجتمع المدني: دراسة نقدية . ط 06 . الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2012 ، ص 99 .

[4] سائد حامد نصر أبو عدوان ، مرجع سابق ، ص 23 .

تتوالى لحظات تطور مفهوم المجتمع المدني وصولاً لشارل مونتسكيو الذي يؤكد في كتابة روح القوانين على أن الضمانة الأساسية للحرية تكمن في المؤسسات الدستورية، كما عبر عن رفضه للحكم المطلق الذي يعتبره شكلاً متناقضاً مع الطبيعة الإنسانية، ويتناقض مع الحقوق الشخصية، وعلى الرغم من إيمان مونتسكيو بسيادة القانون وحرية الفكر لكنه كان يخشى حكم الشعب باعتباره استبداد، فالجمهورية هي حكم الرجال الأحرار وليست حكم العبيد.

وبعد مونتسكيو جاءت الأفكار الفلسفية النظرية التي تميزت عن غيرها فهي أفكار جان جاك روسو قدم مونتسكيو جملةً من الأفكار السياسية والاجتماعية والاخلاقية والتربوية والتي تميزت بأنها كانت أكثر وضوحاً، من خلال كتابه العقد الاجتماعي اتخذ روسو اتجاها من أجل البرهنة على أن الوسيلة الوحيدة لتصحيح التفاوت الاجتماعي تكمن في ضمان الحرية والمساواة المطلقة أمام القانون، كما طرح أيضاً نظام الجمهورية البرجوازية الذي أكد فيه أن الحياة السياسية يجب أن تقوم على سيادة الشعب المطلقة، كما قدم الاستفتاء الشعبي العام بديلاً لتقسيم السلطة التشريعية والتنفيذية، لقد أدخل روسو عنصر المساواة إلى المجتمع المدني إذ جعل العدالة الاجتماعية شرط الحرية. ومن وجهة نظر روسو يعتبر أن المؤسس الحقيقي للمجتمع المدني هو الإنسان الذي قام لأول مرة بتحديد قطعة من الأرض ثم سيجها وأصبح يقول هذا لي ووجد أناسا بسطاء بما فيه الكفاية ليصدقوا ذلك .[1]

وضمن نفس التصور التنويري للتجمع البشري المبني على عقلنة الأنانية أو دمجها في أخلاقية عامة جاءت أفكار آدم سميث الذي ينظر للمجتمع المدني في هذه الحالة على أنه الحيز الذي يتم فيه نسج العلاقة المتبادلة بين الأفراد ولكن هذا الحيز ليس محايدا أو ناجما عن تلقائية بل مبني على الاعتراف المتبادل.[2]

ومن جهة اخرى أكدت المدرسة الليبرالية الاقتصادية – في اسكتلندا خاصة – على حرية التجارة وتقسيم العمل والملكية الخاصة كعناصر أساسية لقيام المجتمع المدني، بينما ركزت المدرسة الليبرالية السياسية على المجتمع المدني بوصفه سمة أساسية في الدولة الدستورية التي تخص بالشرعية في مواجهة مواطنيها.[3]

[1] غازي الصوراني ، مرجع سابق ، ص 36 .
[2] عزمي بشارة ، مرجع سابق ، ص 118 .
[3] عبد الله بوصنوبرة ، " الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب " . أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع ، (جامعة قسنطينة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم علم الاجتماع ، 2010- 2011) ، ص 11 .

ليأتي طرح آدم فرغسون الذي يرى أن العقد الاجتماعي غير مبرر ذلك أن الإنسان منذ وجوده كان ضمن الحالة الاجتماعية وليس الفردية، وما يقابل المجتمع المدني هو المجتمع البدائي" الخشن"، والمجتمع المدني هو مجتمع طبيعي أيضا، ويعتقد بأن الحركة الجمعوية هي النسق الأحسن للدفاع ضد مخاطر الاستبداد السياسي، وبوجود مسار حضاري طبيعي يتجلى في حركية الانتقال من الأشكال الخشنة الوحشية نحو مجتمع متحضر، هذا التحضر ملحوظ في انتشار المبادلات التجارية وفي تطبيق مبدأ تقسيم العمل في الأعمال الحرفية والصناعات اليدوية والتخصص العسكري الذي هو مظهر آخر من مظاهر هذه العملية التحضرية.[1]

فيما تطور المفهوم على يد هيغل الذي ميز بين المجتمع المدني كشبكة من التفاعلات التلقائية القائمة على العادات والعرف والتقاليد، وبين الدولة بوصفها مجموعة من المؤسسات السياسية والقانونية التي تمارس في إطار شبكة من العلاقات السابقة وأكد هيغل على أن المجتمع المدني لا يقوم إلا عبر الدولة المؤهلة لحل اشكالياته الداخلية وتأمين استمراره وتطوره بصورة نمطية لذلك وجب خضوع المجتمع المدني إلى سلطة الدولة فالعلاقة بينهما بنظر هيغل تعتمد على نوع من التباين والاعتماد المتبادل، وعلى الرغم من استقلال الأخير إزاء الدولة، إلا انه يفترض حدودا معينه لهذا الاستقلال من جانب الدولة.[2]

وجاء كارل ماركس لينتقد أفكار هيغل حول المجتمع المدني الذي اعتبره الأساس الواقعي والمادي للدولة وحدّده في مجموع العلاقات المادية للأفراد، وأنه ميدان للصراع الطبقي في مرحلة معينة من تطور القوى المنتجة، وهو يشمل مجمل الحياة التجارية والصناعية لتلك المرحلة التاريخية، وعلى هذا الأساس فإن ماركس يعتبر المجتمع المدني من مكونات البنية التحتية للمجتمع، وأنه تطور مع البورجوازية التي أمسكت زمام السلطة والدولة بعد نهاية الإقطاعية، وهنا يتفق ماركس مع هيغل في ظروف نشأة وتطور المجتمع المدني ومكوناته الأساسية، ولكن يظهر الخلاف بينهما في علاقة المجتمع المدني بالدولة ودورهما في المجتمع، فهو يعتقد أن الدولة تمثل مصالح الشعب ولهذا يجب الحفاظ عليها، بينما يرى ماركس أنها تمثل مصالح البورجوازية الرأسمالية التي أنشأت بظلمها الصراع الطبقي.[3]

---

[1] محمد رضا شريفي ، " مؤسسات المجتمع المدني و دورها في التنمية السياسية في الجزائر: ولاية سعيدة نموذجا ". رسالة ماجستير في علم الاجتماع السياسي ، (جامعة وهران 2 ، كلية العلوم الاجتماعية ، قسم علم الاجتماع ، 2015– 2016) ، ص 18.

[2] نغم محمد صالح ، " مجتمع مدني أم مجتمع أهلي ؟: دراسة لواقع المجتمع المدني في البلدان العربية " . مجلة العلوم السياسية ، العددان 38 – 39 ، 2009 ، ص 142 .

[3] عبد الله بوصنوبرة ، مرجع سابق ، ص 12 .

وانطلق ألكسيس دو توكفيل من تأثره بالتجربة الأمريكية في الديمقراطية لتحديد مفهوم المجتمع المدني، في كتابه "الديمقراطية في أمريكا "مشيدا فيه بخاصية تميز المجتمع الأمريكي القديم – مجتمعات المهاجرين الأوربيين – مقارنة بفرنسا، من الانتشار الواسع للمؤسسات الأهلية التي تعمل على إدارة الشؤون العامة كإحدى تمظهرات الديمقراطية ويربطها بالنظام الديمقراطي والديمقراطية والحاجة الملحة للفصل بين الدولة والمجتمع المدني، من خلال الاهتمام بالثقافة السياسية، وهي الصيغة التي يطرح في سياقها المجتمع المدني في المرحلة الراهنة، وافترض وجود عين فاحصة ومستقلة تمثل مجموعة متعددة من الجمعيات المدنية الدائمة القائمة على التنظيم الذاتي تدعم باستمرار الجمهورية الديمقراطية، وهو بذلك صمام أمان يراقب ويمنع من استبداد جهاز الدولة ولا يمكن اعتباره بديلا عنها وأعطاه أهمية كبيرة لدوره في المحافظة على النظام الديمقراطي بما يسمح بتحويله إلى مبدأ فكري أو تصور جماعي، يفضي إلى وجود ثقافة ديمقراطية تحول دون تحوّل النظام إلى استبدادي.[1]

بعد قيام الثورة الاشتراكية في روسيا عام 1917 وتأسيس الاتحاد السوفيتي تكرس مفهوم المجتمع المدني في بلدان المعسكر الرأسمالي للدفاع عن الليبرالية وحرية السوق وحرية المنافسة والديمقراطية السياسية، كما استخدم كوسيلة أيديولوجية في الهجوم على الماركسية وعلى منظومة البلاد الاشتراكية عبر رفع شعارات نادت بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، إذ يعتبر الفيلسوف انطونيو غرامشي أبرز من تنبه إلى ذلك حيث عمل على استعارة مصطلح المجتمع المدني والمجتمع السياسي من الفكر البرجوازي ومن كتابات هيغل وقام بتحويل هذين المفهومين وقطع الصلة بدلالاتهم بحيث أصبح تعبير المجتمع المدني مقطوع الصلة بدلالاته التي سبق ذكرها، فبعد أن كان يشير مصطلح المجتمع المدني إلى دائرة التنافس الاقتصادي بين الأفراد، أصبح يشير به غرامشي إلى المؤسسات الطبقية والاجتماعية التي تختص بالوظائف الأيدولوجية.[2]

وقلّ الاهتمام بمفهوم المجتمع المدني بعد أنطونيو غرامشي ثم عاد ليشهد رواجا واسعا على المستوى السياسي والاجتماعي والأكاديمي خلال العقدين الأخرين من القرن الماضي، وأعيد إحياؤه من جديد بعد أن تم إهماله لفترة طويلة، ومن دون شك كان للتغيرات التي حدثت على الساحة الدولية تأثيرا كبيرا على إعادة طرح هذا الموضوع للنقاش، فقد تمرد المجتمع البولندي في نهاية السبعينات ضد الدولة الشيوعية وتحدي حركة التضامن العمالي التي ضمت ملايين العمال والمثقفين للنظام الاشتراكي في

[1] محمد رضا شريفي ، مرجع سابق ، ص 23 .
[2] سائد حامد نصر أبو عدوان ، مرجع سابق ، ص 24 .

بولندا، وانتشرت بوادر هذا التمرد لتشمل العديد من دول العالم. لقد انهار جدار برلين، تفكك الاتحاد السوفياتي، تمردت المجتمعات ضد الحزب الواحد في الدول الاشتراكية والشيوعية، رفض ملايين العمال والمثقفين للبيروقراطية وتمركز عملية اتخاد القرار، قاومت الشعوب الديكتاتوريات في العالم الثالث، وقد انتقل النقاش والاهتمام بالمجتمع المدني من الدول الغربية إلى الدول العربية، بل أن السلطة في حد ذاتها شجعت على استعماله سواء في خطاباتها أو السماح باستعماله عبر أجهزتها الإيديولوجية المتعددة، أما على المستوى الأكاديمي فزاد الاهتمام بالمجتمع المدني سواء على مستوى رسائل الدكتوراه أو مراكز البحث، وأكثر من هذا أصبح يستعمل كأداة تحليلية في الدراسات الأكاديمية.

إن إعادة طرح هذا الموضوع الذي فرضه التحرك الاجتماعي المدني ضد وحدانية الدولة والحزب، هو إيعاز بوجود خيار أخر، وهو التمييز بين المجتمع والدولة، ذلك التحرك الاجتماعي الذي فرضه المجتمع المدني هو إجابة عن العديد من المسائل، فهو الرد على سلطة الحزب الواحد في الدول الشيوعية بإيجاد مرجعية اجتماعية خارج الدولة، وهو الرد على بيروقراطية وتمركز عملية اتخاذ القرار في الدول الليبرالية، وهو الرد على سيطرة اقتصاد السوق على الحياة الاجتماعية، وهو أيضا الرد على ديكتاتوريات العالم الثالث من جهة وعلى البنى العضوية والتقليدية فيه من جهة أخرى.[1]

المبحث الثاني: تعريف المجتمع المدني

للوهلة الأولى قد يبدو للبعض أن مفهوم المجتمع المدني مفهوم بسيط أو سهل التناول، لكونه بات مألوفا كشعار ثابت في الخطاب المطلبي لكافة القوى السياسية سواء المشاركة في الحكم أو المعارضة له، ولكن المألوف ليس بالضرورة بسيطا أو سهل التناول والتطبيق، وسنحاول في هذا المبحث أن نورد كلا من التعريف اللغوي والاصطلاحي للمجتمع المدني والخروج بتعريف إجرائي فيما يلي:

التعريف اللغوي: كلمة مجتمع مشتقة من فعل اجتمع يجتمع اجتماعا، ويقال اجتمع الشيء أي انظم وتألف، والمجتمع هو مكان الاجتماع، ويطلق مجازا على جماعة من الناس خاضعين لقوانين عامة مثل المجتمع القومي، وفي قاموس محيط المحيط يورد معنى المجتمع كهيئة اجتماعية، هي الحاصلة من اجتماع قوم لهم قضايا يشتركون فيها.

[1] الطاهر بلعيور ، " المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي " . مجلة العلوم الإنسانية ، العدد العاشر ، نوفمبر 2006 ، ص 122 .

أما المدني كما ورد في معجم بولدوين فإن مدني هو عكس عسكري، ديني، أي لتمييزه من المجال العسكري ومن المجال الديني، إذن فمدني هو علماني، أي منفصل عن الشؤون الدينية ومنفصل أيضا عن الشؤون العسكرية، وتذكر هذه التمييزات بالاستخدامات العامية لمصطلح مدني بالإنجليزية والعربية، لوصف ما هو متميز عن كل من يلبس الزي الرسمي: شرطة، الجيش...، الأمر الذي لا يعني في الحقيقة إلا كونه غير رسمي أي متميز عن الدولة.[1]

وبالرجوع إلى بعض الموسوعات والقواميس التي أوردت مفاهيم تعبر عن تلك العلاقة بين الدولة والمجتمع، حيث نجد موسوعات الفلسفة والعلوم الاجتماعية لم يرد فيها مصطلح civil society مع أن كلمة civil تظهر للتعبير عن مصطلحات أخرى، أما معجم تاريخ الأفكار فيظهر المصطلح civil disobedience بمعنى العصيان المدني، وتطلق عليه هذه الصفة بمعنى عصيان القانون المدني أو أنه عبارة عن مقاومة حضارية أو متميزة، أو أنه اشتقاق من عصيان المواطنين الناجم عن انعدام الحقوق المدنية ، هذا يعني عدم تعرض المؤلفون حتى في هذا السياق لذكر المجتمع المدني، على الرغم من أن كل الاشتقاقات السابقة تفترض أصلا وجود مجتمع منفصل عن الدولة، هذا الانفصال هو الفكرة المباشرة والمجردة لمفهوم المجتمع المدني.

أما معجم الفكر الحديث فتظهر فيه مفاهيم: العصيان المدني، حركة الحقوق المدنية، ولا يوجد على الإطلاق مصطلح المجتمع المدني، وتتضمن موسوعة ماكيملان للعلوم الاجتماعية، المفاهيم التالية: الحرب الأهلية، جهاز الدولة المدني والقانوني، القانون المدني، الحقوق المدنية، الحريات المدنية، العصيان المدني، ولم تتطرق للمجتمع المدني، كما ورد في معجم اكسفورد مصطلح civil الذي يعني الدلالات التالية:

- الحقوق الخاصة للمواطنين العاديين خلافا للجند.

- متمدن يعرف أصول الحياة في المجتمع، متمرس فن ومهارات الحياة.

- مثقف، متعلم، واع، مستقيم، إنساني، غير خشن، مؤدب، عطوف.[2]

[1] منى هرموش ، " دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر " . رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، (جامعة العقيد الحاج لخضر – باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2009 – 2010) ، ص 18 .
[2] بلعيور الطاهر ، مرجع سابق ، ص 124 .

التعريف الاصطلاحي: هناك التباس في مصطلح المجتمع المدني الذي يتم الحديث عنه، بل واستخدامه ولكن لكل مفهومه وقصده الخاص وربما المختلف، فالمفهوم يثير تعارضاً شديداً ومتناقضاً أحياناً ويتراوح بين التنوير والتشهير وبين التوقير والتحقير وبين التقديس والتدنيس، خصوصاً وأن استخداماته مختلفة ومتباينة، فأحياناً يُطلق عليه البعض اسم " المجتمع الأهلي" وأحيانا اسم القطاع الثالث بين القطاع العام والقطاع الخاص وفي أحيان أخرى: القطاع الخيري أو القطاع المستقل أو القطاع المعفي من الضرائب أو نسميه المنظمات غير الحكومية أو المنظمات التطوعية أو القطاع غير الهادف الى الربح وهذه التسميات جميعها تصف شيئاً واحداً وهو وجود مؤسسات غير حكومية، غير إرثية، تطوعية، مستقلة عن الجهاز الحكومي، وتشكل قطاعاً ثالثاً بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص وهو ما نسميه بالمجتمع المدني.[1]

ولقد تناول العديد من الكتاب والباحثين والحقوقيين تعريف المجتمع المدني واختلفت الآراء حوله وسنحاول سرد بعضها كما يلي:

1- هناك من ينظر إليه على أنه: "مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة أي بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها هذه التنظيمات التطوعية الحرة تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف.[2]

2- ويعرفه البعض بأنه: " مجموعة من التنظيمات الطوعية التي تنشأ بالإرادة الحرة والتي لا تهدف إلى تحقيق الربح وتعمل باستقلال عن سلطة الدولة عند ممارسة نشاطها الذي قد يكون اجتماعياً أو سياسياً أو اقتصادياً أو ثقافياً "،[3] وبالتالي يمكن القول إن الأمثلة البارزة لمؤسسات المجتمع المدني هي "النقابات العمالية، النقابات المهنية، الجمعيات الاجتماعية والثقافية.

3- وهناك من يقول أن المجتمع المدني هو: " الأفراد والهيئات غير الرسمية بصفتها عناصر فاعلة في معظم المجالات التربوية والاقتصادية والعائلية والصحية والثقافية والخيرية وغيرها".[4]

---

[1] عبد الحسين شعبان ، " المجتمع المدني العربي هل هو قوة ثالثة؟!! " . دراسات دولية ، العدد 46 ، أكتوبر 2010 ، ص 13 .
[2] حسام شحادة ، المجتمع المدني . دمشق : بيت المواطن للنشر والتوزيع ، 2015 ، ص 14 .
[3] رانيا فؤاد عبدالحكيم جادالله ، دور مؤسسات المجتمع المدني في حماية حقوق اللاجئين . الدوحة : د د ن ، 2015 ، ص 06 .
[4] عبدالسلام فرج علي فرحات ، " دور منظمات المجتمع المدني في التنمية " . مجلة المختار للعلوم الإنسانية ، العدد 29 ، 2015/06/10 ، ص 06 .

4- ويشير أحد التعريفات إلى المجتمع المدني بأنه يتشكل من: " مجموعة المؤسسات المدنية التي لا تمارس السلطة، ولا تستهدف أرباحاً اقتصادية، بل تسهم في صياغة القرارات من خارج المؤسسات السياسية، ولها غايات نقابية، كالدفاع عن مصالحها الاقتصادية والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها، ولها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية والأندية الاجتماعية التي تهدف إلى نشر الوعي ".[1]

5- كما تم تعريف المجتمع المدني بأنه: " المنظمات المستقلة عن الدولة، والتي تقوم بنوع من الخدمة في المجتمع مثل: الجمعيات الاهلية والخيرية والتي هي معارضة لهيمنة الدولة عن المجتمع، بمعنى انه جملة المؤسسات السياسية والثقافية والاجتماعية التي تنشط في ميادين مختلفة بشكل مستقل نسبيا عن سلطة الدولة، وتراقب وتعقلن هيمنة الدولة على المجتمع لكي تحرر طاقات المجتمع ".[2]

6- ويعرف المجتمع المدني كذلك على أنه: " عالم ذو علاقة وسيطة بين الحكومة والعائلة تشغلها مؤسسات منفصلة عن الحكومة، وتتمتع باستقلالية في علاقاتها مع الحكومة، وأنها تتشكل بشكل طوعي من أعضاء في المجتمع لحماية أو زيادة اهتماماتهم أو قيمهم، وهذا العالم يختلف بين مؤسسات رسمية وشبكات اجتماعية غير رسمية ترتكز على ولاءات طائفية دينية أو للعملاء وتختلف بين تلك المؤسسات ذات الأدوار السياسية كجماعات الضغط ، أو الدعاية لقضايا معينة وتلك المؤسسات التي يبقى نشاطها خارج النظام السياسي ".[3]

7- ويقصر البعض تعريف المجتمع المدني على: " التنظيمات والتجمعات المتنوعة للفاعليات والانشطة المهنية، مثل: النقابات، المؤسسات الثقافية، الجمعيات المهنية، منظمات حقوق الانسان، المرأة، الطفل، البيئة، الصحة...الخ، والبعض الآخر يمده ليصل الى الاحزاب السياسية وتنظيماتها، في حين ان بعضاً آخر يعد هذه الاحزاب تستهدف الوصول الى السلطة، وتالياً كيف ستكون أحزاباً حاكمة ضمن إطار المجتمع المدني؟ ولهذا فهو يستبعدها "، وذلك لأن وظيفة المجتمع المدني رقابية، رصدية، اقتراحية، اجتماعية، وليست الوصول الى السلطة في حين يحاول البعض الآخر التوفيق بين قبول ورفض الأحزاب، فهو يستبعدها من دائرة المجتمع المدني، فيما اذا

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي ، " المجتمع المدني في الوطن العربي نظريا وإجرائيا " ، المجلة السياسية والدولية ، العدد 10 ، 2008 ص 42.
[2] فيروز زرارقة ، " دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة المجتمعية " . مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 18 ، السداسي الأول 2014 ، ص 23 .
[3] ليلى عمارة ، " دور المجتمع المدني في التنمية السياسية " . رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، (جامعة محمد خيضر – بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2012- 2013) ، ص 04 .

وصلت الى السلطة، ويقبلها حين تكون خارج السلطة، ولعل في ذلك عودة للفكرة التي تحدث عنها فلاسفة القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر، بخصوص التمييز بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي.[1]

8- يقصد بالمجتمع المدني : " الأفراد والمجموعات الناشطون في الحقل العام والمنخرطون في عمل الجمعيات والنقابات والاتحادات والقوى المهنية والسياسية والمتحدرون من فئات وطبقات مختلفة، والذين استطاعوا تنظيم أنفسهم على نحو مشترك مقيمين أشكالاً من التضامن بينهم، في ظل ما وفرته الدولة المدنية، بعد نشاطهم عابر للطوائف والإثنيات والأديان والمذاهب والأيديولوجيات والاتجاهات السياسية والانحدارات والعشائرية والقبلية والعائلية والمناطقية "، بهذا المعنى يمكن القول أن المجتمع المدني هو تجمع طوعي لموازاة سلطة الدولة رقيباً وراصداً لها، وتكون نشأته طبيعية في أجواء الحرية والديمقراطية وحق تشكيل الجمعيات، وضمانة الدستور، كما انه يرتبط بمستوى تقدم او تخلّف الوعي العام والوعي الحقوقي بشكل خاص ".[2]

9- وبناء على ما ورد عن مركز المجتمع المدني في كلية لندن للاقتصاد فإن المجتمع المدني يشير إلى: " حلبة العمل الجماعي الذي لا يتسم بالإكراه والذي يدور حول مصالح وأهداف وقيم مشتركة ومتبادلة من الناحية النظرية تختلف أشكالها المؤسسية وتتميز عن تلك التي تتبع الدولة والأسرة والسوق، مع أن الحدود بين الدولة والمجتمع المدني والأسرة والسوق غالبا ما تكون معقدة وغير واضحة وقابلة للتفاوض ".[3]

10- أما جون اهرنبرغ فيقول على المجتمع المدني أنه: " يمثل العلاقات والبنى الاجتماعية التي تقع بين الدولة والسوق، فهو يرسم حدود ميدان متميز رسميا عن الهيئة السياسية وسلطة الدولة من جهة وتميز عن السعي وراء المصلحة الذاتية وإملاءات السوق من جهة أخرى ".[4]

11- ويمكن تعريف المجتمع المدني بأنه: " مجموعة المنظمات والهيئات والجمعيات التطوعية والمؤسسة على قاعدة التعاقد والمستقلة عن سلطة الحكومة، والتي يتبنى أعضاؤها أهدافاً مشتركة يحققونها عن طريق العمل الجماعي والمشاركة الواعية في مجالات مختلفة اقتصادية وثقافية ودينية وفنية واجتماعية

[1] عبد الحسين شعبان ، مرجع سابق ، 04 .
[2] نفس المرجع ، ص 12 .
[3] سانام ناراجي و جودي البشرا ، المجتمع المدني . على الموقع الالكتروني http://www.abhatoo.net.ma ، 2017/08/05 ، على الساعة 18:47 .
[4] جون اهرنبرغ ، المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة (تر: علي حاكم صالح ، حسن ناظم) . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2008 ، ص 441 .

وانسانية وغيرها، وبالاعتماد على أنفسهم إلى الحد الذي تصبح فيه تلك المنظمات والهيئات والجمعيات بمثابة قوة اجتماعية تقلل من سلطة الدولة وتكون المراقب عليها وعلى أعمالها ".[1]

12- وهنالك من يرى أن المجتمع المدني: " يمثل نمطاً من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي خارج قليلاً، أو كثيراً عن سلطة الدولة، وان هذه التنظيمات على مختلف مستوياتها تمثل وسائط تعبير ومعارضة بالنسبة إلى المجتمع تجاه كل سلطة قائمة، مما يعني أن المجتمع المدني هو مجمل البنى والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة، فهنالك هامش يضيق ويتسع حسب السياق، ينتج فيه الفرد ذاته وتضامناته ومقدساته وابداعاته، فثمة دائماً هوامش من الحصانة الفردية والجماعية، ومسافات تفصل بين المستوى الاجتماعي والمستوى السياسي، وهذه الهوامش هي التي يمكن تسميتها مجتمعاً مدنياً ".[2]

13- ويعرفه الحبيب الجنحاني بأنه: " مجتمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر، فهو يتميز بالاستقلالية والتنظيم التلقائي وروح المبادرة الفردية والجماعية، والعمل التطوعي، والحماسة من أجل خدمة المصلحة العامة، والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة، ورغم أنه يعلي من شأن الفرد إلا أنه ليس مجتمع الفردية بل على العكس مجتمع التضامن عبر شبكة واسعة من المؤسسات ".[3]

14- ويعرف البنك الدولي المجتمع المدني بأنه " مجموعة المنظمات التطوعية التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة وتعمل لتحقيق المصالح المادية والمعنوية لأفرادها، وذلك في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والقبول بالتعددية والإدارة السلمية للخلافات والنزاعات ".[4]

15- وبحسب أماني قنديل إن التعريف الأهم من حيث الذيوع والانتشار ومن حيث تضمنه سمات هذه المنظمات بدقة هو: " مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتيا التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، هي غير ربحية أي بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها

[1] إسراء علاء الدين نوري ، " دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة ظاهرة الفساد: دراسة حالة العراق ". مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، السنة 02 ، العدد 06 ، ص 375 .

[2] سارة إبراهيم حسين ، " مؤسسات المجتمع المدني والسياسة العامة: العراق أنموذجا " . رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، (كلية النهرين – العراق ، كلية العلوم السياسية ، قسم النظم السياسية والسياسات العامة ، 2012) ، ص 05 .

[3] الحبيب الجنحاني ، " المجتمع المدني بين النظرية والممارسة " . مجلة عالم الفكر، المجلد 27 ، العدد 03 ، 1999 ، ص 36 .

[4] نادية بونوة ، " دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة: دراسة حالة الجزائر 1989 – 2009 ". رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، (جامعة الحاج لخضر ـ باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، 2009 - 2010) ، ص 38 .

تسعى إلى تحقيق منافع أو مصالح للمجتمع ككل أو بعض فئاته المهمشة أو لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والإدارة السلمية للاختلافات والتسامح وقبول الآخر ".[1]

ولعل تعدد الآراء حول إيجاد تعريف للمجتمع المدني راجع للجانب الذي ركز عليه كل باحث، فهناك من ركز على الجانب الوظيفي للمجتمع المدني ورأى أنه أحد أشكال تنظيم المجتمعات بما يحقق التعاون بين الأفراد بهدف حماية حقوق ومصالح الفئات المتنوعة والتوفيق بينها ليقوم بدور الرقيب على تصرفات الحكومة، وهناك اتجاه ركز على سمات المجتمع المدني واعتبره مجتمع مستقل إلى حد بعيد عن إشراف الدولة المباشر، فهو يتميز بالاستقلالية والتنظيم التلقائي وروح المبادرة الفردية والعمل التطوعي، كما أنه مجتمع التسامح و قبول الآخر.

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن القول أن المجتمع المدني في مفهومه المعاصر يتمثل في: " ذلك الحيز المنظم والممأسس والمستقل عن سيطرة الدولة، حيث يتيح هذا الحيز حرية تتبع عدد متنوع من قضايا الحياة الإنسانية في إطار من القيم والأفكار والممارسات التطوعية والخيرية وحب البشرية والتعاون المتبادل، يقوم على مبادئ التطوعية والاستقلال الذاتي والمواطنة الفاعلة والمشاركة العاملة على التوفيق بين المصالح الخاصة المتباينة من أجل الصالح العام أو قبول الاختلاف والتنوع في ظل حكومة ديمقراطية عصرية لا مركزية تخضع للمساءلة والمحاسبة وبما يؤدي إلى تحسين رأس المال الاجتماعي باتجاه إعادة هيكلة البيئة الاجتماعية لصالح التعددية والعلنية والتعامل السلمي، ويضم مجموعة من منظمات النفع العام تمثل في مختلف مستوياتها وسائط تعبير ومعارضة بالنسبة إلى المجتمع تجاه كل سلطة قائمة ".

بالتالي ومن خلال هذا التعريف يجب أن يتوفر في المجتمع المدني أركان أساسية ثلاثة:

الركن الأول: هو الفعل الإرادي الحر أو التطوعي فهو يختلف عن الجماعات القرابية مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة والتي لا دخل للفرد في اختيار عضويتها، فهي مفروضة عليه بحكم الميلاد أو الإرث.

الركن الثاني: هو إن المجتمع المدني مجتمع منظم وهو بهذا يختلف عن المجتمع بشكل عام، إذ إن الأول يجمع ويؤلف نسقاً من منظمات أو مؤسسات تعمل بصورة منهجية وبالإذعان لمعايير منطقية، ويقبل الأفراد أو الجماعات عضويتها بمحض إرادتهم ولكن بشروط وقواعد يتم التراضي بشأنها وقبولها.

[1] أماني قنديل ، الموسوعة العربية للمجتمع المدني . القاهرة : مكتبة الأسرة ، 2008 ، ص 64 .

الركن الثالث: هو ركن أخلاقي سلوكي، ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى حق الآخرين في أن يكوِّنوا منظمات مدنية تحقق مصالحهم المادية والمعنوية وتحميها وتدافع عنها، والالتزام في إدارة الخلاف داخل المجتمع المدني وبين مؤسساته، وبينها وبين الدولة بالوسائل السلمية، وفي ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي.[1]

المطلب الثالث: خصائص المجتمع المدني

تتفق معظم الدراسات التي تناولت ظاهرة المجتمع المدني مع الخصائص التي حددها عالم السياسة صامويل هنغتون واعتمد عليها كمعايير يمكن من خلالها الحكم على مدى التطور الذي بلغته أي مؤسسة أو منظمة ، وخصائص المجتمع المدني أربعة وتضم كل خاصية مؤشرات فرعية تساهم في تعميق الدراسة وهي:[2]

1- القدرة على التكيف في مقابل الجمود: يقصد بذلك قدرة المؤسسة على الاستجابة للتأثيرات الداخلية والخارجية ومواجهتها من خلال ترتيبات معينة، كإحداث تغييرات في الأشخاص الوظائف، وهنا يمكن القول أنه كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف كلما كانت أكثر فاعلية، وهذا بحكم أن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وربما القضاء عليها، ولهذه الخاصية عدة مؤشرات فرعية هي :

أ- التكيف الزمني : ويقصد به قدرة مؤسسات المجتمع المدني على المقاومة والاستمرار لفترة طويلة من الزمن، وهذا يتطلب أن يكون قيام المؤسسة على أسس راسخة تضمن لها الاستمرار لا المرحلية والموت بعد فترة قصيرة من تأسيسها.

ب- التكيف الجيلي: ويقصد به استمرار المؤسسة على الرغم من تعاقب أجيال من الزعماء والقادة على رأسها، فكلما استطاعت المؤسسة التغلب على مشكلة الخلافة سلميا والاستعداد إلى استبدال القادة، بآخرين بطريقة ديمقراطية ازدادت مؤسسيتها، أو بعبارة أخرى تخلي المؤسسة على فكرة الارتباط بشخص واحد تنحصر في يديه كل المسؤوليات كزعيم الحزب، رئيس الجمعية، شيخ القبيلة.

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي ، مرجع سابق ، ص 42 .
[2] محي الدين بياضي ، " المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية " . رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، (جامعة محمد خيضر – بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2011 - 2012) ، ص 33 .

ج- التكيف الوظيفي: ويقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة بما يبعدها على أن تكون مجرد أداة لتحقيق أغراض معينة .[1]

2- الاستقلال في مقابل الخضوع والتبعية: إن استقلالية منظمات المجتمع المدني عن الدولة تعد من أهم خصائصها كونها تقلل من سيطرة الدولة عليها، بحيث يصبح المجتمع المدني له دينامية مستقلة، تمكنه من لعب دور الوسيط بين الدولة والمجتمع، وعليه يصبح الفرد كمواطن ينتمي إلى جماعة أو مؤسسة توفر قدرا من الحماية، لأن النظم التسلطية تحرص على منع قيام مؤسسات المجتمع المدني، وفي حالة السماح بها فهي تخضعها للرقابة والسيطرة، وبذلك تصبح عديمة الفعالية، فمثلا وفي هذا السياق تؤكد بعض التحليلات النظرية أن معظم مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي تخضع للحكومات بدرجة أو بأخرى، وأصبحت عبارة عن أداة من أدوات السلطة السياسية للتعبئة لمشاريع الدولة عندما يطلب منها ذلك، في نفس الوقت أصبحت أداة للترقية الاجتماعية وبلوغ بعض المناصب نتيجة الخدمة التي تقدمها ويقدمها بعض الأشخاص المنتمين لها،[2] ويمكن تحديد درجة استقلالية هذه المنظمات من خلال المؤشرات التالية:

أ- نشأة مؤسسات المجتمع المدني وحدود تدخل الدولة في هذه العملية: فالأصل هو أن تتمتع مؤسسات المجتمع المدني بهامش من الاستقلالية عن الدولة .

ب- الاستقلال المالي: ويظهر ذلك من خلال تحديد مصادر تمويل هذه المؤسسات، أي هل تتلقى تمويلا من الدولة أومن جهات خارجية أخرى، أم تعتمد بصورة كاملة على التمويل الذاتي من خلال مساهمات أعضائها في شكل رسوم وتبرعات ،أومن خلال بعض أنشطتها الخدماتية والإنتاجية ،فالتأسيس الاقتصادي يشكل أهم عناصر الاستقلالية ،كما أنه يشكل سياجا مانعا للمنظمة المستقلة وعنصرا أساسيا من عناصر استمرارها .

ج- الاستقلال الإداري والتنظيمي: ويشير إلى مدى استقلال المؤسسة في إدارة شؤونها الداخلية طبقا للوائحها وقوانينها الداخلية بعيدا عن تدخل الدولة، وبالتالي انخفاض درجة تبعيتها للسلطة التنفيذية .

وحتى تتحقق استقلالية مؤسسات المجتمع المدني لابد من خلق عدة معايير مثل:

[1] المرجع السابق ، ص 34 .
[2] بلعيور الطاهر ، مرجع سابق ، ص 127 .

– إيجاد أسس الاتصال بين مؤسسات المجتمع المدني.

– قيام تكافل بينها من خلال قواعد للتضامن والتماسك كأولوية ضمن مكونات حركتها.

– ضرورة تأسيس قواعد ممارسة داخلية تأبى بشكل أو بآخر الفساد أو الانحراف أو الاستبداد، ذلك أن فساد التكوينات الداخلية سيؤدي إلى ضعفها، بما يحقق إمكانات هائلة لاختراقها.[1]

3– التعقد في مقابل الضعف التنظيمي: يقصد به تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة ، بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من جانب ووجود مستويات إدارية داخلية من جانب ثان وانتشارها جغرافيا على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع من جانب ثالث فالمؤسسة التي لها أهداف عديدة تكون أكثر قدرة على تكييف أوضاعها، حين تفقد أي من أهدافها، وبالتالي تتنوع بدائلها لتحقيق الهدف النهائي.[2]

4– التجانس في مقابل الانقسام: ويقصد به عدم وجود صراعات داخل المؤسسة التي تؤثر لا شك على ممارستها لنشاطاتها ، فكلما كانت الانقسامات والصراعات داخل المؤسسة المدنية ترتبط بطبيعة نشاطها وممارستها وتحل بطريقة سلمية كلما ازداد تطور المؤسسة ، إذ يعتبر هذا مقياس على صحة المؤسسة ،وكلما كانت الصراعات ترتبط بأسباب شخصية وكانت طريقة الحل عنيفة كلما كان ذلك مؤشرا على تخلف المؤسسة، لكن تجانس المنظمة لا يعني تحوّلها إلى شكل صلد لا تباين فيه فأهمية المجتمع المدني تكمن في تناقضاته وتعدديته فقد يكون ساحة للتنافس والاختلاف بين القوى والجماعات ذات المصالح المتناقضة والرؤى المختلفة، وبالرغم من ذلك كلما تزايدت أنماط العلاقات القائمة على أسس التعاون والتنافس على حساب العلاقات القائمة على أسس الصراع بين قوى المجتمع المدني وفئاته اعتبر ذلك مؤشرا على حيوية المجتمع بالمعنى الايجابي والعكس صحيح.[3]

المبحث الرابع: وظائف منظمات المجتمع المدني

يصف الفيلسوف الألماني هيغل وظيفة منظمات المجتمع المدني الرئيسة بانها تنظيم العلاقات بين الدولة والمجتمع المدني، حيث تضم مجموع التشكيلات المهنية والمعرفية والاجتماعية والسياسية المنظمة وفق لوائح داخلية متفق عليها بالإجماع وبشكل ديمقراطي حر، فالمجتمع المدني يراد له أن يقوم

[1] منى هرموش ، مرجع سابق ، ص 29 .
[2] بياضي محي الدين ، مرجع سابق ، ص 35 .
[3] أحمد فكاك أحمد ، السيد عماد وكاع عجيل ، " مفهوم مؤسسات المجتمع المدني في الفكر السياسي المعاصر " . مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، السنة 04 ، المجلد 04 ، العدد 14 ، ص 120 .

بأدوار أساسية ذات مضامين ديمقراطية تتراوح بين الحد من سلطة الدولة وتعزيز المشاركة السياسية وتجميع وتنمية المصالح وتدريب القيادات وتعزيز القيم الديمقراطية ونشر المعلومات والاسهام في الاصلاح الاقتصادي والتعزيز المتبادل للحكومة والحياة المدنية،[1] ويسعى المجتمع المدني بصفه عامة إلى تحقيق الوظائف والأهداف التالية :

1- تحقيق النظام والانضباط في المجتمع: فهو أداة لفرض الرقابة على سلطة الحكومة وضبط السلوك، ففي كل منظمة أو جمعية يوجد مجموعة من القواعد بخصوص الحقوق والواجبات التي تترتب على الفرد نتيجة لانضمامه إلى عضويتها ، ويعتبر التزام الأعضاء بهذه القواعد شرطاً لقبولهم داخل المنظمة واستمرارهم فيها .[2]

2- تحقيق الديمقراطية: يتم من خلال المجتمع المدني قيام الأفراد بالتعبير عن آرائهم بحرية ، والاشتراك الاختياري في الحياه العامة وفي المجال السياسي ، ويعني ذلك تحقيق الممارسة الديمقراطية من خلال المنظمات والجمعيات التي يتكون منها المجتمع المدني، إن مشاركة الفرد داخل المنظمة في ممارسة حقوق الديمقراطية كالدخول في حوار من الأعضاء الآخرين والتنافس على القيادة بالترشيح والتصويت في الانتخابات التي تجري فيها تصبح بمثابة طريقة يتعلم فيها الفرد أصول هذا السلوك الديمقراطي على المستوى الجماعة الصغيرة التي ينتمي إليها ليمارسه بنفس الحماس والإيجابية بعد ذلك على مستوى المجتمع ككل، والفرد من خلال منظمته يشارك في أوجه النشاط العام ويعتاد على الاستماع إلى آراء الآخرين وقبول نتائج الحوار التي تتفق عليها الأغلبية مع التعبير عن معارضة بشكل سلمي، فهو يوفر قناة للمشاركة الاختيارية في المجال العام وفي المجال السياسي، كما تعد منظمات وجمعيات المجتمع المدني أداة للمبادرة الفردية المعبرة عن الإرادة الحرة والمشاركة الايجابية النابعة من التطور وليست التعبئة الإجبارية، التي تفرضها الدولة على المجتمع للتظاهر بالجماهيرية والتأييد الشعبي.[3]

3- وظيفة تجميع المصالح: حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجه أعضاءها، وتمكنهم من التحرك جماعيا لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم على أساس هذه المواقف الجماعية، وتمارس هذه الوظيفة بشكل أساسي من خلال النقابات العمالية والمهنية والغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال وسائر المنظمات الدفاعية، من خلال هذه

[1] إسراء علاء الدين نوري ، مرجع سابق ، ص 377 .
[2] رانيا فؤاد عبدالحكيم جادالله ، مرجع سابق ، ص 08 .
[3] منى هرموش ، مرجع سابق ، ص 30.

الوظيفة يتعلم الأعضاء كيفية بحث مشاكلهم ودراسة الأوضاع القائمة في المجتمع وتحديد كيفية الحفاظ على مصالحهم في مواجهة مصالح فئات أخرى وصياغة مطالب محددة قد تكون جزئية في بعض الأحيان أو تتضمنها برامج متكاملة، وتكشف هذه البرامج المطلبية للأعضاء عن وحدة مصالحهم وأهمية التضامن بينهم. لحمياتها ولتنفيذ البرامج المطلبية التي تعبر عنها. ومن خلال تحركهم لتنفيذها يكتشفون أهمية التضامن فيها بينهم وأهمية التحرك الجماعي، كما يكتسبون قدرة متزايدة على التفاوض حولها مع الأطراف الأخرى. وهذه كلها خبرات ضرورية لممارسة الديمقراطية على مستوى المجتمع كله. يستوي في ذلك خبرة صياغة الأهداف والمطالب أو البرامج، وخبرة التحرك الجماعي، وخبرة التفاوض والوصول إلى حلول وسط. وبهذا فإن وظيفة تجميع المصالح التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني لا تقتصر نتائجها على العمل المباشر لهذه المؤسسات بل تمتد إلى المجتمع فتوفر لأعضائه هذه الخبرات الهامة للممارسة الديمقراطية السياسية.[1]

4- إفراز القيادات الجديدة: من أنجح القيادات التي مارست دورًا سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا عامة هي تلك العناصر التي تدربت ومارست العمل القيادي مسبقًا داخل مؤسسات المجتمع المدني المختلفة، حيث أن العمل داخل مؤسسات المجتمع المدني يؤدي إلى ممارسة عملية وتجربة حقيقية لمشكلات الحياة المختلفة، وتتم بذلك عبر فترة زمنية مناسبة تختبر خلالها قدرة الشخص على فهم المشاكل المختلفة والتعايش معها وتكوين رؤية لحل هذه المشاكل ومن هنا فإن مؤسسات المجتمع المدني تمد المجتمع بقيادات تم إعدادها وتنشئتها تنشئة سليمة على ممارسة العمل العام.

5- إشاعة ثقافة مدنية: من أهم الوظائف التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني إشاعة ثقافة مدنية ترسى في المجتمع احترام قيم النزوع للعمل الطوعي، والعمل الجماعي، وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخر، وإدارة الخلاف بوسائل سليمة في ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي، مع الالتزام بالمحاسبة العامة والشفافية، وما يترتب على هذا كله من تأكيد قيم المبادرة الذاتية وثقافة بناء المؤسسات، وهذه القيم هي في مجملها قيم الديمقراطية. من هنا فإن إشاعة الثقافة المدنية التي تمكن لهذه القيم في المجتمع هي خطوة هامة على طريق التطور الديمقراطي للمجتمع حيث يستحيل بناء مجتمع مدني دون توافر صيغة سلمية لإدارة الاختلاف والتنافس والصراع طبقًا لقواعد متفق عليها بين جميع الأطراف، ويستحيل بناء مجتمع مدني دون الاعتراف بالحقوق الأساسية للإنسان خاصة حرية

[1] حسام شحادة ، مرجع سابق ، ص 24 .

الاعتقاد الديني والرأي والتعبير والتجمع والتنظيم ومن ثم فإن دور المجتمع المدني في إشاعة الثقافة المدنية بهذا المفهوم هو تطوير ودعم للتحول الديمقراطي في نفس الوقت، ويتأكد دور المجتمع المدني أيضًا في نشر هذه الثقافة من خلال الحياة الداخلية لمؤسساته التي ترعى وتنشئ الأعضاء على هذه القيم وتدربهم عليها عمليًا من خلال الممارسة اليومية.[1]

5- الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق: عبر هذه الوظيفة يسعى المجتمع المدني إلى الدفاع عن حقوق الإنسان ومنها حرية التعبير والتجمع والتنظيم وتأسيس الجمعيات أو الانضمام إليها والحق في المساواة والمشاركة في الانتخابات وحرية التصويت والحوار والنقاش العام حمل القضايا المختلفة والمجتمع الذي هو الملجأ الذي يلجأ إليه الأفراد لحمايتهم من استبداد الدولة أو استغلال السوق كل من الدولة والسوق قد يهدد بتصرفاته الحريات والحقوق الإنسانية ويمارس القهر والاستغلال ضد الفئات الضعيفة في المجتمع ولا تجد هذه الفئات من ملجأ سوى المجتمع المدني وتنظيماته لممارسة الضغط على الحكومة لاحترام تلك الحقوق ووقف التعدي عليها أو الضغط على قوى السوق كالمنتجين والتجار وأصحاب المشروعات مثل النقابات وجمعيات حماية المستهلك .[2]

6- الوساطة والتوفيق: فمنظمات المجتمع المدني تقوم بدور الوسيط أو بمثابة همزة الوصل بين الحكام والمحكومين حيث يقوم بتوفير قنوات الاتصال ونقل أهداف ورغبات الحكومة والمواطنين بطريقة سلمية وتتمثل فائدتها هنا في قيامها بعملية تلقي طلبات المواطنين وإبلاغها للحكومة الأمر الذي يسهم في تحقيق التوازن الاجتماعي في الدولة وبهذا تسعى إلى الحفاظ على وضعها وتحسينها واكتساب مكانة أفضل في المجتمع.[3]

7- وظيفة حسم وحل الصراعات: حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني حل معظم النزاعات الداخلية بين أعضائها بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة وأجهزتها البيروقراطية، وبذلك فإن مؤسسات المجتمع المدني تجنب أعضاءها المشقة وتوفر عليهم الجهد والوقت، وتجنبهم كثيرا من المشاكل التي تترتب على العجز عن حل ما ينشأ بينهم من منازعات، وتسهم بذلك في توطيد وتقوية أسس التضامن الجماعي فيما بينهم، واذا كانت الديمقراطية بالمفهوم الإجرائي هي صيغة لإدارة الصراع في المجتمع

[1] محمد جمال مظلوم ، " دور مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية " . الحلقة العلمية دور مؤسسات المجتمع المدني ودورها في التوعية المرورية من 06 إلى 10 أفريل 2013 ، (الرياض : كلية التدريب ، قسم البرامج التدريبية) ، ص 08 .

[2] رانيا فؤاد عبدالحكيم جادالله ، مرجع سابق ، ص 10 .

[3] عبدالرحمن صوفي عثمان ، محمود محمود عرفان ، " دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع العماني: الضرورات والمستلزمات " . مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية ، المجلد 02 ، العدد 05 ، جوان 2014 ، ص 76 .

بوسائل سلمية فإن حل المنازعات بين الأعضاء بوسائل ودية داخل مؤسسات المجتمع المدني هو أساس ممارسة الصراع سلميا على مستوى المجتمع بين الطبقات والقوى الاجتماعية والسياسية، وعندما ينجح الأعضاء في حل منازعاتهم بالطرق الودية داخل مؤسساتهم المدنية فإنهم يكتسبون الثقافة والخبرة اللازمة لممارسة الصراع الطبقي والسياسي في المجتمع بوسائل سلمية. تشمل هذه الخبرة والثقافة الاعتراف بالآخر وبحقوقه ومصالحه والحوار معه والوصول إلى حلول وسط من خلال التفاوض، وهكذا تلعب وظيفة حسم وحل الصراعات وديا داخل مؤسسات المجتمع المدني دورا هاما في تهيئة المجتمع لممارسة الديمقراطية السياسية وجوهرها إدارة الصراع والمنافسة بوسائل سلمية.[1]

8- ملء الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها: شهد العقدان الماضيان من القرن العشرين ظاهرة انسحاب الدولة من عديد من الأدوار والوظائف التي كانت تؤديها في الماضي وخصوصاً في مجالات النشاط الاقتصادي كالإنتاج وتوفير خدمات التعليم والعلاج وتولي مسؤولية رب العمل بالالتزام بتعيين وتشغيل المواطنين فقد بدأت الحكومات تعاني من الديون وعجزها عن سدادها وعجزها في نفس الوقت عن الاستمرار في أداء نفس أدوارها التي صارت تشكل عبئاً ثقيلاً عليها لا تستطيع تحمله وعندما بدأت الدولة في الانسحاب تركت وراءها فراغاً يحتاج إلى من يقوم بوظائفها فيه، وهنا كان لابد أن يتحرك المجتمع لشغل هذا الفراغ وإلا تعرض المجتمع للانهيار خصوصاً حين توجد مشاعر عدم الرضا لدى الفئات التي كانت تستفيد من الدور السابق للدولة وتعتمد عليها لإشباع احتياجاتها والتي قد تشعر أن الحكومة قد تخلت عنها، وإلى جانب الأزمة الاقتصادية والمالية هناك حالة أخرى يمكن أن تختفي فيها الدولة وتعجز عن أداء وظائفها تجاه المجتمع تحت تأثير الغزو والاحتلال الأجنبي أو الحرب الأهلية والثورات وخير مثال على ذلك ما شهدته دول الربيع العربي خلال السنوات الماضية.[2]

9- توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين: بالإضافة إلى قيام تنظيمات المجتمع المدني للدفاع عن حقوق ومصالح الأفراد تقوم أيضاً بمد يد العون والمساعدة للمحتاجين والفئات الضعيفة التي توجد على هامش المجتمع وتتنوع أشكال المساعدة، فيمكن أن تكون مالية أو في شكل تقديم خدمات مثال : بناء المدارس أو المستشفيات لتوفير خدمات التعليم أو العلاج مجاناً أو بأسعار رمزية، وتقديم المعونات إلى الأرامل والأيتام وضحايا الكوارث والمعاقين واللاجئين وأسر السجناء بإقامة مراكز التأهل والرعاية الاجتماعية

[1] سارة إبراهيم حسين ، مرجع سابق ، ص 24 .
[2] حسام شحادة ، مرجع سابق ، ص 26 .

وتحويل المشروعات الصغيرة لإعانة الأسر التي بدون عائل أو إقامة دورات التدريب لرفع المهارات مثل تعليم الفتيات حياكة الملابس .[1]

10- الدفاع عن حقوق الإنسان: إن مؤسسات المجتمع المدني تعد بمثابة الملجأ أو الحصن الذي يلجأ إليها الأفراد والجماعات المنتمين للتخصصات المختلفة كافة في مواجهة الأجهزة الحكومية من ناحية، وقوة السوق من ناحية أخرى، فكل منهما قد يهدد بتصرفاته مصالح وحريات وحقوق هذه الفئات والجماعات المختلفة ويمارس الاستغلال والقير ضدها وتقوم مؤسسات المجتمع المدني بالدفاع عن حقوق الإنسان ومنها:

أ – حرية التعبير عن الرأي .

ب– حرية التجمع والتنظيم وتأسيس الجمعيات والمنظمات أو الانضمام إليها.

ج– الحق في المساواة أمام القانون .

د– حرية التصويت والمشاركة في الانتخابات والحوار والنقاش العام حول القضايا المختلفة.[2]

11- تحقيق التنمية الشاملة: الاتجاه السائد الآن في تحقيق التنمية هو ما يسمى (بالتنمية بالمشاركة) ذلك لأن التجارب السابقة في التنمية كان يتم فرضها من جانب الحكومة على المحكومين دون إشراكهم فيها، بينما أثبتت حالات أخرى أن مشاركة المستويات الشعبية الدنيا هي خير ضمان لتحقيق النجاح، ولذلك فإن المشكلة في التنمية ليست في قلة الموارد المالية وإنما في كيفية إدارة واستغلال تلك الموارد، وهذه الكيفية تتوقف بدورها على طبيعة ونوعية البشر الذين يقومون باستغلالها، لذا فإن الاستثمار الحقيقي لابد أن يتم في الثورة البشرية وليس المادية فقط، وهنا تبرز أهمية المجتمع المدني في القيام بهذا النوع من الاستثمار حيث يتم من خلال منظماته تنمية وتطوير المهارات والقدرات الفردية للأعضاء بشكل يقلل من العبء على الحكومة حيث يصبح لمؤسسات المجتمع المدني دور شريك للدور الحكومي في تنفيذ برامج وخطط التنمية الشاملة بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهي تتلقى من الحكومة الدعم والمساندة للقيام بهذا الدور.[3]

[1] رانيا فؤاد عبدالحكيم جادالله ، مرجع سابق ، ص 11 .
[2] إسراء علاء الدين نوري ، مرجع سابق ، ص 378 .
[3] رانيا فؤاد عبدالحكيم جادالله ، مرجع سابق ، ص 12 .

المبحث الخامس: تمويل منظمات المجتمع المدني

يمثّل تمويل منظمات المجتمع المدني تزويدها بالأموال اللازمة لتحقيق أغراضها التي قامت من أجلها، أو ما تحصل عليه من أموال خاصة أو عامة لتحقيق أهدافها في مجالات الرعاية والتنمية الاجتماعية، ويجب التفرقة بين نوعين من التمويل وهما الدعم المالي والدعم الفني ، فالدعم المالي يتعلق بالحصول على الأموال المطلوبة التي لا يمكن الحصول عليها من الإيرادات اليومية والتي تستخدم في تنفيذ البرامج والمشروعات ، أما الدعم الفني فيقصد به تنمية قدرات منظمات المجتمع المدني لمساعدتها على تحقيق أهدافها بكفاءة وتفعيل دورها في المجتمع، ويتمثل هذا الدعم في تدريب الجمعيات على أساليب الإدارة وتنمية الموارد ودعم ممارسة الديمقراطية داخل هذا المنظمات بالإضافة إلى تنمية قدراتها على كيفية إعداد وتنفيذ المشروعات التنموية، فضلاً عن إعدادها للتعامل مع الجهات المانحة للدعم المالي، خاصة وأن من شروط توفير الدعم المالي لهذه المنظمات التي تضعها الجهات المانحة أن تكون على درجة عالية من الكفاءة والفعالية المؤسسية،[1] وتعتبر النظرة التقليدية للتمويل هي الحصول على الأموال واستخدامها لتشغيل أو تطوير المؤسسات، والتي تتركز أساساً على تحديد أفضل مصدر للحصول على أموال من عدة مصادر متاحة، ففي الاقتصاد المعاصر أصبح التمويل يشكل أحد المقومات الأساسية لتطوير القوى المنتجة و توسيعها، و تدعيم رأس المال خاصة لحظة تمويل رأس المال المنتج، وتعتبر وظيفة التمويل من أهم الوظائف الرئيسية للمؤسسة، وهذه الوظيفة تسعى إلى توفير الأموال اللازمة التي تساعد المؤسسة أو المنشأة أي البحث عن مصادر الأموال وتدبير ما تحتاجه المؤسسة في الأوقات اللازمة وبأقل التكاليف للقيام بأعمالها واستخدام هذه الأموال بكفاءة لتحقيق أهدافها.[2]

أولا- أهمية التمويل لمنظمات المجتمع المدني :

إن التمويل أمر في غاية الأهمية حيث يعتمد استمرار المنظمة وبقاؤها على حسن إدارة الأموال

فيها، فالمال يتدفق منها على شكل دفع التزامات تستحق عليها، ويتدفق إليها على شكل إيرادات تنتج من عملياتها، وعليه فهو كالدم في جسم الإنسان فالمال إذا تدفق بصورة منتظمة وسليمة يساعد على حسن سير المؤسسة وانتظامها واستمرارها ونموها، وللتمويل أهمية كبيرة في المؤسسات غير الربحية كونه:

[1] ليلى عبد الوهاب ، " محاضرات في منظمات المجتمع المدني " . منظمات المجتمع المدني ، (جامعة بنها ، كلية الآداب ، برنامج دراسة المجتمع ، المستوى الأول ، الفصل الدراسي الثاني) ، ص 128 .

[2] إسماعيل أحمد خليل العدارية ، " نحو استدامة المؤسسات غير الربحية بعيداً عن التمويل الخارجي في الضفة الغربية: الإغاثة الزراعية نموذجاً " . رسالة ماجستير في التنمية الريفية المستدامة ، (جامعة القدس المفتوحة - فلسطين ، عمادة الدراسات العليا ، معهد التنمية المستدامة ، 2011) ، ص 28 .

- يعتبر المال هو العنصر الأساسي لاستمرار عمل المؤسسات غير الربحية، فبدون المال لا تستطيع المؤسسة تنفيذ برامجها وتقديم خدماتها للمستفيدين من تلك الخدمات.
- يسمح التمويل بالتوسع والتطوير في العمل حيث أن مواجهة تحديات المستقبل تعني الحاجة لعمل تطويرات وتوسعات في العمل، وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للفئات المستهدفة، والتوسع في مناطق جديدة للعمل، وإجراء مزيد من البحوث والاستقصاءات وتنفيذ حملات للدعوة وحشد التأييد.
- يحقق استقرار واستمرارية المنظمة حيث أن الفكرة ليست في تدبير التمويل من سنة لأخرى، وتغطية الاحتياجات المقدرة بالتخطيط فقط، ولكن أيضاً هي كيفية خلق منظمات قوية لها القدرة على الاستمرارية من خلال اعتمادها على ذاتها وليس على منظمات تعتاد تحقيق عجز بصفة مستمرة، واستمرارية المنظمة تتحقق في بناء قاعدة مستمرة ونشطة من الجهات التمويلية وبناء علاقات قوية مع المهتمين بمجال عمل المنظمة، وأخيراً بناء رأسمال للمنظمة متمثل في أصول ثابتة تسهم في تخفيض تكاليف التشغيل من جهة وفي توليد دخل من جهة أخرى.[1]
- تستخدم الأموال في أغراض وأمور متعددة منها إقامة المنشآت وتجهيزها ودفع الأجور للعاملين وشراء الخامات اللازمة لتوفير الخدمات وتحقيق أهداف المؤسسة.
- إن تمويل المؤسسات غير الربحية له أهمية كبرى في استقرارها استدامة أنشطتها وتقديم خدماتها للمنتفعين ولتحقيق أهدافها، وتسعى دائماً إلى تحقيقه سواء أكان ذلك عن طريق المعونة المادية أو المعنوية التي تتلقاها من أفراد المجتمع ومؤسساته المختلفة وذلك لمدة محددة أو غير محددة، كما تساهم الدولة بنصيب قليل أو كثير في تمويل هذه المؤسسات عن طريق الإعانات السنوية أو الإنشائية، ويتحقق التمويل من الدول المانحة في الأغلب.[2]
- الحد من التبعية والاعتمادية لأن انسحاب أحد مصادر التمويل يعني أزمات، والاعتماد على جهة واحدة يبقيها رهينة أجندات غير أجندتها.
- بناء قاعدة شعبية مساندة مما يخلق فرص أخرى للتمويل وجهود تطوعية كما يعتبر ذلك مؤشرا جيدا على مدى قدرة المنظمة على جلب مؤيدين جدد.[3]

[1] محروس عبد الشافي الشوبكي ، محمد عبد الحي أبو شمالة ، " مدى فعالية سياسة تدبير التمويل في منظمات المجتمع المدني المحلية العاملة في مدينة غزة " . دبلوم في إدارة منظمات المجتمع المدني ، (الجامعة الإسلامية – غزة ، عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر ، 2013) ، ص 25 .

[2] نفس المرجع ، ص 29 .

[3] خالد جاسم إبراهيم حسن الحوسني ، مرجع سابق ، ص ص 72 – 73 .

ثانيا – مصادر تمويل منظمات المجتمع المدني:

يحكم شكل العلاقة مع مصادر التمويل متغيرات عدة مثل: نوعية الدعم والجهة الممولة والاعتماد على مصدر واحد للتمويل هو أمر في غاية الخطورة، ففي حال حدوث أي تغيير لذلك المصدر، قد تجد المؤسسة خالية من الموارد المالية ومضطرة لان تغلق، لذلك يجب على منظمات المجتمع المدني أن تقوم بتأمين التمويل من عدة مصادر وألا تعتمد عل مصدر واحد فقط، ومن المصادر التي يمكن الحصول على التمويل منها ما يلي:

1 – التمويل الذاتي لمنظمات المجتمع المدني:

يقصد بالتمويل الذاتي هو الاعتماد على الذات ورغم ضرورته لا يعتبر أمراً سهلاً، ونقصد به تبرعات واشتراكات الأعضاء، ومشاريع مدرة للدخل، واستشارات، مردود أنشطة وخدمات تقدمها هذه المؤسسات لجمهور المنتفعين واستعادة تكلفة الخدمة، وتقليص المصاريف للحدود الممكنة وغيرها، وإيرادات الأنشطة والخدمات التي تقدمها هذه المنظمات وفيه تعتمد على جهودها الذاتية لتوفير التمويل.[1]

أ – أشكال التمويل الذاتي:

من مصادر التمويل الذاتي للمؤسسات غير الربحية التي تعتمد عليها المؤسسة غير الربحية للاستمرارية والديمومة ولاستقلال قراراتها هي:

- إيرادات المرافق والمشاريع الإنتاجية: حيث أن بعض المؤسسات الأهلية تلجأ إلى إقامة مرافق ومشاريع إنتاجية مدرة للدخل بحيث تستغل الدخل المحقق في تغطية جزء من نفقاتها، وذلك لمواجهة أي انخفاض محتمل في إيراداتها من التبرعات.
- إيرادات الخدمات التي تقدمها للمستفيدين: حيث أن الكثير من المؤسسات الأهلية تدير مرافق خيرية تقدم خدماتها للجمهور مقابل رسوم منخفضة كالعيادات الصحية ومراكز تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة والمراكز الثقافية، وتستخدم تلك المؤسسات إيرادات تلك الأنشطة في تغطية جزء من نفقاتها، وهذا النوع من الإيرادات يشكل جزءاً من إيرادات المؤسسات الأهلية، نظراً لكثرة عدد المترددين على تلك الخدمات.

[1] المرجع السابق ، ص 78 .

- التبرعات والوصايا والهبات: وهي التبرعات من الأشخاص الطبيعيين المنتمين للمنظمة كأعضاء المنظمة العمومية وأعضاء مجلس الإدارة، وهي نوع من التبرعات لا يحتاج الحصول عليها إلى ترخيص مسبق من الجهة الإدارية وإنما تقبل بقرار من المجلس الإداري للمنظمة، وكذلك الوصايا والهبات التي يوصي بها أو يهبها شخص ما للمنظمة وتقبلها أجهزة للحكم فيها
- الرسوم والاشتراكات من الأعضاء: والذي تنص عليه النظم واللوائح الداخلية للمؤسسات الأهلية ويدفعها الأعضاء المؤسسون والمنظمون لعضوية المنظمة سواء كانوا أعضاء عاملين أو منتسبين، وتدفع رسوم العضوية مرة واحدة عند الانخراط في صفوف المنظمة وتسدد الاشتراكات بصفة دورية شهرية أو سنوية وفق ما تنص عليه اللوائح، وهي أموال لا تمثل أرقاما كبيرة إلا في المنظمات التي تحدد رسوما واشتراكات مرتفعة.[1]
- عائدات النشاط وهو من أهم صور التمويل التي تتاح للمؤسسات غير الربحية مقابل ما تقدمة من خدمات، أو ما توفره من منتجات تقوم بتصنيعها مثل منتجات مشاغل الحياكة وورش النجارة ومناحل العسل، أيضاً ما تقدمه من خدمات اجتماعية مثل مراكز تحفيظ القران، مجموعات التقوية، إنشاء دار مناسبات، إنشاء دور الحضانة، خدمات صحية مثل المستشفيات والمستوصفات، وهي في الغالب تقدم الخدمة مقابل مبلغ أقل من سعره الحقيقي، وهناك بعض الأنشطة المستحدثة وهي تقديم القروض الصغيرة لإنشاء المشروعات وهي في بعض الأحيان تتقاضى فائدة مماثلة لسعر الفائدة في البنوك، وفي البعض الأخر أقل وأحياناً لا تتقاضى وهو ما يمثل لها مصدر دخل ذاتي لها أيضاً.[2]

ولقد نصت المادة 17 من القانون المصري للجمعيات الأهلية 84 لسنة 2002 على الحق في الحصول على التمويل الذاتي بعدة وسائل أخرى من ضمنها:

- الهبات و الوصايا : وهي المبالغ التي تقدم من أهل الخير وغالبا ما تكون في المناسبات الدينية مثل شهر رمضان أو الأعياد.
- التبرعات التلقائية أو المباشرة : وهي التبرعات التي تحصل عليها الجمعية داخل مقرها ويحصل المتبرع على الإيصال اللازم بالمبلغ المتبرع به باسم الجمعية وهذا التبرع لا يحتاج إلى أي إخطار أو تصريح بها.

[1] محروس عبد الشافي الشوبكي ، محمد عبد الحي أبو شمالة ، مرجع سابق ، ص 30 .
[2] إسماعيل أحمد خليل العدارية ، مرجع سابق ، ص 38 .

- تراخيص جمع المال : فالجمعية يجوز لها الحصول على تراخيص بجمع التبرعات من الجمهور وفقا لشروط و إجراءات محدده سلفا ويتم جمع المال بأحد الوسائل الآتية :

- الطوابع : ويكون ذلك من خلال التقدم بطلب به بيان بفئات وعدد الطوابع المطلوب ختمها والمدة المطلوب الجمع فيها ويوضع على كل طابع اسم الجمعية ورقم الترخيص وتاريخه وتثبت في دفاتر مسلسلة يوضع عليها عدد ما بها وفي 60 يوما من التنفيذ يتم حصر الدفاتر وتعدم غير المستعملة.
- الإيصالات : ويكون ذلك بالتقدم بطلب به بيان عدد الدفاتر المطلوب ختمها وعدد الإيصالات بكل دفتر ومدة الجمع والمناطق التي يشملها وتكون الدفاتر بأرقام مسلسله من أصل وصوره ويوضع عليهما اسم الجمعية ورقم الترخيص ومدته وتختم ويتم حصر الدفاتر خلال 60 يوما من الانتهاء وتعدم الغير مستعمله.
- الحفلات : يجب أن يشتمل الطلب على عدد التذاكر وفئاتها ويكون ذلك حسب سعة مكان الحفل وتقديم ما يفيد الاتفاق على المكان في الموعد المحدد وفى حالة وجود متعهد للحفل تقديم ما يفيد ذلك لا يجوز تأجير آخرين لإقامة الحفل عن الجهة المرخص لها ولكل جمعيه حفله واحده سنويا وأن تقدم الجمعية بيان عن الحفل والصافي منه وإعدام التذاكر الباقية منها ويكون ذلك خلال 60 يوما.
- المعارض والأسواق الخيرية : يشتمل الطلب على ميعاد ومكان السلع المعروضة والسعر لكل سلعة وإعداد كشوف للسلع من أصل وصورة مرقمة بها أوصافها وتختم من الجمعية والجهة الإدارية وكل سلعة يعلق عليها بطاقة بأوصافها وتحصل الأثمان بإيصالات بها كافة البيانات ولا يجوز عرض أصناف أخرى غير المبينة بالكشوف.[1]

ب – أهمية التمويل الذاتي:

ينبغي على منظمات المجتمع المدني أن تعمل على زيادة مواردها المالية الذاتية، وذلك للأسباب الآتية:[2]

- عدم ثبات واستقرار التبرعات وخاصة الخارجية وخضوعها لاعتبارات عدة والتي لا يمكن التحكم بها في العديد منها لكونها تخضع لظروف خارجه عن نطاق سيطرة هاته المنظمات.

[1] مجدي رملاوي ، تمويل الجمعيات الأهلية في القانون 84 لسنة 2002 . على الموقع الالكتروني http://hokokeg.alafdal.net/t6-topic ، 2017/07/04 ، على الساعة 02:29 .
[2] إسماعيل أحمد خليل العدارية ، مرجع سابق ، ص ص 38 – 39 .

- يوفر التمويل الذاتي جزءاً من الإيرادات يمكن المؤسسات الأهلية من تغطية نفقاتها الإدارية وبعض المصاريف الجارية التي ترفض المؤسسات المانحة إدراجها ضمن البرامج والمشاريع التي تدعمها.
- يساعد على تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقلالية للمنظمة دون الاعتماد على جهات خارجية في التمويل.
- وسيلة فاعلة لتحقيق أهداف رسالة المنظمة، حيث تتمكن المنظمة من خلاله من تنفيذ ما تقتنع به وتحدده من أهداف تتوافق مع رؤيتها ورسالتها.
- يساعد على بناء الاحترام والثقة بالنفس من خلال تعزيز الإحساس بالقدرة على تدبير احتياجاتها بصورة ذاتية دون الاعتماد على الغير.
- يدعم ثقة المجتمع بالمنظمة ومشروعاتها حيث يوفر صورة عن المنظمة بأنها قادرة على تنفيذ ما تهدف إليه، وأنها مصرة على الارتباط برسالتها.
- يساعد التمويل الذاتي المؤسسات الأهلية رفض التمويل الخارجي المشروط بشروط تتنافى مع أهداف وفلسفة العمل الأهلي، إذ أن الاعتماد الكامل على التبرعات يجبر إلى حد كبير المؤسسات الأهلية تحت ضغط الحاجة إلى التنازل عن بعض الثوابت والقبول بشروط الممولين.[1]
- يمكن التمويل الذاتي المؤسسات الأهلية من المساهمة بنسب معينة في تنفيذ البرامج والمشاريع حسب شروط المؤسسات المانحة التي تتعامل بهذا النظام.
- إن التمويل الذاتي لمنظمات المجتمع المدني من خلال التبرعات مثلا يتيح لها ودفعها إلى التفاعل الإيجابي مع المحيط الحيوي لعملها سواء كان المجتمع ككل أو فئات منه، وبالتالي يساهم في الدفع باتجاه جعل هذا المحيط شريكا حقيقيا في المشروع السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي لهذه المنظمات، وهو هدف طبيعي واستراتيجي لأيّ منها.[2]

إن منظمات المجتمع المدني لا تقوم له قائمة إلا إذا اعتمدت على التمويل الذاتي، الذى يكفل للمنظمات الاستقلال والديمومة والبراءة بطبيعة الحال، وللأتراك خبرة ممتازة في هذا المجال انطلقت من عبقرية فكرة الوقف التي بمقتضاها يتسابق الناس على عمارة الدنيا أملا في الفوز بعمارة الآخرة، إذ من خلال الوقف فإن المجتمع الإسلامي استطاع على مدار تاريخه أن يبني نفسه مستقلا عن السلطة

[1] محروس عبد الشافي الشوبكي ، محمد عبد الحي أبو شمالة ، مرجع سابق ، ص 31 .
[2] ليلى عبد الوهاب ، مرجع سابق ، ص 131 .

الحاكمة، ففي تركيا 75 ألف وقف مسجل في الأناضول ونحو 178 ألف جمعية أهلية، تعتمد كلها على التمويل الذاتي، وتغطى مختلف الأنشطة الاجتماعية والخيرية والثقافية، وهناك جمعية لكل 830 مواطنا، لقد اقتبس الغربيون نظام الوقف من الدولة العثمانية، ولاتزال الوقفيات تمول أهم الجامعات في الولايات المتحدة.[1]

2 – التمويل المحلي لمنظمات المجتمع المدني:

تعتبر مشكلة التمويل المحلي من أهم العوامل التي تعرقل عمل المنظمات الأهلية وتحد من نشاطها، وتلعب المساعدات المادية دوراً محورياً في تحديد اتجاهات عمل هذه المنظمات، ويرتبط التمويل عادةً بشروط عديدة تضع المنظمات تحت وصاية المانحين، مما يتطلب معالجة واعية لمشكلة التمويل كجزء من عملية بناء القدرات وذلك من خلال: العمل على تخصيص موارد مالية للمنظمات غير الحكومية، وتحديد نسبة معينة لكل منها تتلاءم مع نشاطاتها، والعمل على توزيع الموارد المالية في جدول مالي وزمني محدد، ودعوة المنظمات المالية الإقليمية والدولية لدعم مشاريع المنظمات الأهلية الإنتاجية و الاقتصادية، وتخصيص ميزانية لدعم البناء المؤسسي للمنظمات الأهلية، وتوزيع التمويل دون تمييز بين المنظمات الكبيرة والصغيرة، وأن يكون المعيار نوع النشاط التنموي الذي تقوم به المؤسسة ورفعة مستوى الإنجاز، وانشاء صندوق قومي لدعم العمل الأهلي من موارد حكومية ومن المؤسسات المانحة والقطاع الخاص، والعمل على تطوير مهارات تدبير الموارد المالية والتدريب على المهارات الإدارية وعلى كيفية تنظيم المشاريع المختلفة.

أ – أشكال التمويل المحلي:

من مصادر التمويل المحلي للمؤسسات غير الربحية التي يمكن الاعتماد عليها للاستمرارية وللديمومة، والتي اعتمدت عليها الكثير من المؤسسات غير الربحية في أوروبا، والكثير من الدول الغربية والإسلامية:

• **القطاع الخاص:** إن القطاع الخاص يلعب دوراً مهماً في تمويل التنمية والديمقراطية في بلدان عدة، إلا أنه من المؤكد أن حجم هذا الدعم لا يبدو كبيراً، ويقتصر على دعم بعض النشاطات الاجتماعية والثقافية، بدون أن يضع هذا الدعم في إطار رؤية واضحة وضمن تطوير أسلوب تشاوري منظم المجتمع

[1] فهمي هويدي ، أزمة المجتمع المدني في مصر . على الموقع الالكتروني http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2011/8/15 ، 24/07/2015 ، على الساعة 19:46 .

المدني، علماً بأن القطاع الخاص قد يساهم في تمويل هذه المنظمات الأهلية مما يعزز من استقلاليتها أمام الدولة والجهات المانحة كما يساهم هذا الدعم في استمرارية عملها.[1]

• **المجتمع المحلي:** يتحمل المجتمع المحلي قسط أو نسبة من التزامات تمويل الأنشطة الإسهام بقطعة أرض لبناء مركز مجتمعي أو مستوصف، الإسهام المالي بما يعادل 10-15% من تكلفة التنفيذ والتبرعات والهبات المحلية والإسهام البشري وأعمال تطوعية فمشاركة المتطوعين خاصة ذوي المؤهلات العالية في التخصصات المختلفة توفر مصدرا رخيصا وشبه مجاني للموارد البشرية مما يوفر مصاريف طائلة كانت ستصرف على الأجور والرواتب.[2]

• **التمويل الحكومي:** تعتمد المنظمة على الدعم الحكومي في تمويل برامجها ومشروعاتها، وتصل التبرعات الحكومية اليومية لمنظمات المجتمع المدني في مختلف أنحاء العالم إلى 386 مليون دولار،[3] ولقد بدأت كثير من الحكومات الاهتمام بتمويل المنظمات الأهلية، نظراً لإحساسها بأهمية العمل الاجتماعي وما تقدمه هذه المؤسسات من خدمات جليلة للمواطنين، كما اهتمت الدول بوضع القواعد التي تنظم أساليب تمويل هذه المؤسسات بما يحقق التنسيق ويكفل لها الاستمرار والثبات لتحقيق أهدافها، ويتمثل الدعم في الإعانات التي يقررها صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الخاصة والاتحادات وفقاً للنظم والقواعد التي يضعها ويستند هذا الصندوق إلى حصيلة الرسوم الإضافية المفروضة لصالح الأعمال الخيرية المبالغ المدرجة بالميزانية العامة للدولة لإعانة الجمعيات والمؤسسات الخاصة وحصيلة ضريبة المراهنات وحصيلة اليانصيب والإعلانات والتبرعات،[4] وتنوعت الأساليب المعتمدة من الدول لتمويل المنظمات فمنها:

- الإعانات الدورية : وهي التي تمنح سنويا للجمعيات التي مر على تأسيسها سنة أو أكثر وتمثل حوالى 75 % من إجمالي مصروفات الجمعية عن السنة الماضية.
- الإعانات الاستثنائية : وهي التي تصرف لمواجهة عجز طارئ بموارد الجمعية أو لسداد ديون عليها أو من اجل التوسع في نشاط لها وهى تصرف مرة واحدة لكل نشاط بالجمعية.

[1] إسماعيل أحمد خليل العدارية ، مرجع سابق ، ص 34 .
[2] خالد جاسم إبراهيم حسن الحوسني ، مرجع سابق ، ص 80 .
[3] المرجع نفسه .
[4] مركز التميز للمنظمات غير الحكومية ، قضية التمويل وغياب التكافؤ - دراسة حالة من مصر ، على الموقع الالكتروني http://khair.ws/library/wp-content/uploads/books/833.doc ، 2017/02/16 ، على الساعة 12:20 .

- الإعانات الإنشائية : وهي التي تصرف من أجل المساهمة في إنشاء نشاط من أنشطة الجمعية ولكن على الجمعية أن تدبر 50 % من تكاليف هذا المشروع إلا إذا كان بتكليف من الوزارة.
- الإعانات التأسيسية : وهي التي تصرف لمساعدة الجمعية في تأسيس نشاط من أنشطتها وعلى الجمعية أن تدبر 50 % من التكاليف والتعهد بإتمام التنفيذ خلال ستة أشهر.[1]

وكذلك يمثل تحمل الحكومة لأجور موظفيها والخبراء من التمويل الحكومي والذي ترتبط الاستفادة منه بتوفر شروط معينة مرتبطة بالجوانب التالية:

- أهداف المؤسسة وسياستها.
- أسلوب تقديم الخدمات ونوعية المستفيدين من خدماتها.
- نطاق عملها.
- سلامة تصرفاتها المالية طبقاً للوائح المالية المعتمدة قانوناً.

ب – معوقات التمويل المحلي:

حيث تعاني أغلبية المنظمات الأهلية من معوقات للتمويل الذي تحصل عليه من مصادر محلية، سواء كانت حكومية أو أهلية، وذلك لأسباب متعددة أهمها ضعف الثقة في تلك المؤسسات، وعزوف القطاع الخاص عن المشاركة في تمويل العمل المدني، والقيود القانونية والبيروقراطية التي تضعها الحكومة على عملية جمع التبرعات وإلغاء نظام الوقف الأهلي، وتعقيد إجراءات الوقف الخيري، وعدم وجود حوافز أو مزايا تشجع الممولين على التبرع، بل وتعريضهم للمساءلة في حالة قيامهم بتقديم دعم مالي لمؤسسة أو جمعية أهلية، وبالإضافة إلى تخويل سلطة الإدارة الحكومية صلاحيات قانونية واسعة في الرقابة المسبقة واللاحقة على تأسيس المنظمات الأهلية قصاء مجلس الإدارة، والحرمان من الدعم الحكومي، تعاني المنظمات الأهلية من الحيل البيروقراطية التي لا تنتهي، ومن الفساد، وتعمد إطالة الإجراءات، والتعنت في إنهائها في مواعيدها المحددة، وفي ظل إغراء التمويل الخارجي تكاثر الجمعيات والمنظمات الأهلية كالفطر، ورغم أن بعض المؤسسات غير الربحية التزمت بالإطار القانوني المقرر وعرفت مصادر تمويلها، فإن البعض الآخر تعامل معها باعتبارها دكاكين ومنظمات عائلية، وفي حين يفترض أن تكون تطوعية وغير ربحية فإن البعض حولها إلى مصدر للتربح ودعوا إلى صرف مكافآت

[1] مجدي رملاوي ، مرجع سابق .

وأجور لأعضاء مجلس الإدارة، لهذه الأسباب وغيرها جعل ثقة المجتمع المحلي والقطاع الخاص والمتبرعين مهلهلةً بها، بالإضافة إلى الفساد، وعدم كفاية الرقابة الحكومية عليها، كل هذا جعل للمؤسسات غير الربحية معوقات لتمويلها المحلي.[1]

3 – التمويل الخارجي لمنظمات المجتمع المدني:

يتمثل التمويل الخارجي في الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية إما أن تكون من مصادر حكومية أو شبه حكومية لتأمين الخدمات الحيوية للمجتمع، وله أكثر من تسميه ومنها: التمويل الأجنبي، التمويل الدولي، المساعدات الدولية، المساعدات الأجنبية، وترجع أهمية التمويل الخارجي إلى كونه يعتبر المصدر الأول لتمويل منظمات المجتمع المدني يليه التمويل الذاتي وأخيرا المحلي، فهو يوفر لها أموالا طائلة وبسخاء من أجل خدمة أهداف ودوافع معينة ويأتي مصحوبا بشروط مجحفة في الكثير من المرات مما ينجر عنه عديد المشاكل التي تضر بصورة مباشرة بمنظمات المجتمع المدني، لذلك يؤكد المفكرون على أنه التحدي الأكبر لمعظم هذه المنظمات وهو ما يستلزم إعادة النظر في الاعتماد المفرط عليه مع ضرورة تنويع مصادر التمويل وترشيد الإنفاق.

أ– دوافع التمويل الخارجي:

تختلف دوافع التمويل الخارجي بين الطرف المستقبل والطرف المانح فبالنسبة لمنظمات المجتمع المدني كما أسلفنا تسعى من خلال الرغبة الملحة في الحصول على التمويل الخارجي تمويل نشاطاتها وتغطية نفقاتها واستدامة بقاءها في ظل قلة أو عجز التمويلين الحكومي والذاتي ويمكن أن نضيف نقطة الاستقواء بالخارج لدم مواقفها تجاه العديد من القضايا خاصة الحقوقية منها في ظل تغول الأنظمة الحاكمة، أما بالنسبة للجهات المانحة فهناك العديد من الاعتبارات التي تدفع بها إلى ضخ المنح والمساعدات لمنظمات المجتمع المدني نوجزها في النقاط التالية: دوافع إنسانية كبرامج تحسين المعيشة والدفاع عن حقوق الإنسان، دوافع أيديولوجية كبرنامج دعم الديمقراطية من بعض الأحزاب ومنظماتها الأهلية والمؤسسات الكنسية وجهات التمويل الاسلامية، ودوافع سياسية لتنفيذ أجندات وإملاءات خارجية،

[1] إسماعيل أحمد خليل العدارية ، مرجع سابق ، ص 36 .

وأهداف اجتماعية كتغيير ثقافة المجتمع وآراءه حيال العديد من القضايا، وأخيرا دوافع اقتصادية تتمثل في العمل على زيادة التبعية والتحكم في اقتصادات الدول.[1]

ب-شروط التمويل الخارجي:

يمكن تجميع الشروط التي يمكن أن يفرضها أي ممول خارجي في المجموعات التالية:

- **شروط إدارية مالية ومنهجية:** وهي تلك التي تتمثل في فرض نموذج معين لكتابة مقترح المشروع، منهجية التوظيف، النماذج الإدارية المستخدمة، وهي ليست شروطاً بالمعنى السياسي أو السيادي بل خلق لغة مشتركة بين الممول والمتلقي بما يوحد طريقة ونظام العمل. وعادة ما تولي المؤسسات الدولية اهتماما أساسياً بهذه الجوانب.
- **شروط فنية:** يقصد بها تلك الشروط التي يطلب الممول أن تتواجد في السلعة الخدمة المقدمة للمستفيد النهائي. وهي عادة ما تكون شروطا علمية، كأن يشترط الممول تحديد سقف أعلى للمشتريات، والمصاريف الإدارية...إلخ.
- **شروط أخرى:** وهي جميع الشروط الأخرى غير المندرجة ضمن المجموعتين السابقتين، من هذه الشروط على سبيل المثال: تخصيص وتحديد المستفيدين عدداً ونوعاً من البرنامج الممول بناء على معايير قد تبدو للبعض أنها غير موضوعية وقد تكون فعلا كذلك مثل: الجنس، التوزيع الجغرافي، السن، الانتماء السياسي، اشتراط التعاون مع مؤسسات دولية تعمل في نفس المجال، أو اشتراط الاستعانة بخبراء من الدول الممولة مما يستنفذ نسبة كبيرة من الموازنات الممنوحة، عدم أخذ أولويات التنمية في الاعتبار والذي يعكس نفسه من خلال ضخ موازنات كبيرة لأنشطة غير ضرورية، من وجهة نظر البعض كالديمقراطية وترويج مفاهيم الحكم الصالح ودعم المرأة في التنمية... الخ، فجميع الممولين لديهم شروطا خاصة بهم بعضهم يصرح بها والبعض الآخر لا .[2]

ج- المآخذ على التمويل الخارجي:

هنالك العديد من المآخذ على التمويل الخارجي لمنظمات المجتمع المدني التي قد يكون بعضها محقا والبعض الأخر يعود للنيل من نشاطها الذي يخدم في نهاية المطاف المجتمع المحلي، نذكر منها:

[1] المرجع السابق ، ص 31 .
[2] ناهض أبو حماد ، مرجع سابق ، ص 101 .

- إن العلاقة بين دولة أجنبية وقطاع شعبي في دولة أخرى مسألة سيادية سياسية وليست مالية فقط وهذا يطرح التساؤل حول حدود سيادة الدولة التي تتلقى فيها المنظمات غير الحكومية دعماً أجنبياً، فهي إن أهملت المركز تكون قد فتحت باب تدخل أجنبي في رعاياها لا يمكن أن يكون بريئا تماماً، وهي إن تدخلت سيادياً قد تدخل في إشكالات مع الممولين، وحتى مع رعاياها المستفيدين من التلقي، باعتبارها لا توفر لهم ما يفترض أن توفره من مجالات عمل من جانب آخر، فإن مصير التمويل المدفوع إلى دولة ما يمكن مراقبته أو توجيه تساؤل أو نقد للدولة في كيفية إنفاقه ومن ثم سداده، أما كم يدفع للمنظمات غير الحكومية فقد لا يعرف عنه شيئاً. كما يحتمل أن يؤدي إلى ارتباطات خاصة بين المتلقي والدولة المانحة، وفي أقل الاحوال سوءاً، نكون أمام حالة من ضعف السيادة، ولعل من نتائج ضعف يد السلطة أو قبضتها إن شئت في مسألة المنظمات غير الحكومية، أنّها تحول قسماً من المال الممنوح لمدراء هذه الدول إلى مال خاص أي خصخصة ما كان يفترض أنه مساعدة للبلد.[1]
- التمويل الخارجي يعزز من تبعية المؤسسات غير الربحية للجهات المانحة، ويعزز من مساءلة الهيئات الأهلية أمام هذه الجهات وليس أمام المجتمع المحلي، ومن الواضح في هذا الإطار، أن فكرة المؤسسات غير الربحية تستند إلى مسألة الاستقلالية، والتعبير الحر عن إرادة المواطنين وتمثيل مصالحهم قد ضربت بالصميم، أي أن ولاء هذه المؤسسات في هذه الحالة يعود إلى المانحين وليس إلى المرجعيات الجماهيرية التي تمثلها، كما أن أولويات الجهات المانحة قد تختلف في كثير من الأحيان عن الأولويات المحلية، مما يساهم في خلق تنمية مشوهة وغير مستدامة.
- التمويل الخارجي مسألة حساسة، ولها تبعاتها على المنظمات نفسها، وعلى المجتمع ككل، فهي تعني تعزيز وجود ونفوذ "شريحة وكلاء محليين" للجهات الخارجية الداعمة، وتؤثر سلباً على استدامة المنظمات نفسها، وتجعلها مرتهنة لمواقف ورغبات الجهات الممولة.
- إن المنظمات والجمعيات غير الربحية العربية العاملة في مجال التنمية تعاني من مشكلة التمويل وعلى ذلك فهي تسعى لزيادة مواردها التمويلية من المانحين الأجانب سواء كانوا دولاً أم منظمات أم وكالات حيث لكل منهم قواعده ولوائحه وشروطه ومصالحه المختلفة مما يثير الخلافات ما بين مؤيد

[1] إيمان زيادة ، " أثر التمويل الخارجي على التبعية: المنظمات غير الحكومية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 قبل اتفاقية اوسلو وبعدها نموذجا " . رسالة ماجستير في الدراسات الدولية ، (جامعة بيرزيت - فلسطين ، كلية الدراسات العليا ، برنامج الدراسات الدولية ، 2014) ، ص 27 .

ومعارض حول إيجاد الصيغة التوافقية التي تجمع بين الاستفادة من التمويل الأجنبي والحفاظ على الاستقلالية وتأمين المصلحة الوطنية.

لذا فإنه على هذه المنظمات العمل على تنويع مصادر تمويلها والتركيز على الموارد المحلية فإن كانت زيادة التمويل هي الجانب الذي عادة ما يجذب الانتباه إلا أن الجانب الأهم هو الأداء الفعلي للمنظمة وقدرتها على خلق أكبر قدر من المحيطين بها والمؤمنين برسالتها كما أن عليها الاتجاه للاكتتاب العام في أنشطتها لحفز المواطنين للمشاركة مما يضمن لها تأمين موارد إضافية لسنوات قادمة.[1]

ثالثا- آليات تمويل منظمات المجتمع المدني:

للحصول على التبرعات والمنح والاعانات المختلفة على منظمات المجتمع المدني اتباع الأساليب والآليات المناسبة التي تقنع المانحين سواء كانوا خواص أو عامين أو هيئات ومنظمات دولية أو دول مانحة ومن أهم هذه الوسائل:

1- العمل على توفير مرافق ومقرات عامة مملوكة لمنظمات المجتمع المدني، حيث أن هذا يفيد في أمرين هما: توفير نفقات الإيجار التي تشكل جزءاً لا يستهان به من نفقاتها، والأمر الأخر تأجير جزء من تلك الممتلكات واستخدم عوائد التأجير في تمويل النفقات الإدارية وبعض نفقات الأنشطة.
2- إقامة المشاريع المدرة للدخل التي تحقق أهداف المؤسسة، إضافة لكونها تحقق عوائد تزيد من الموارد المالية للمنظمة الأهلية، وهذه المشاريع مهمة وحيوية جداً للمنظمات المدنية ومن أمثلة ذلك المشاريع الصحية، ومشاريع رعاية التأهيل المجتمعي، ومشاريع إقراض المشاريع الصغيرة، حيث أن مثل هذه المشاريع يحجم عنها القطاع الخاص نظراً لعدم جدواها الاقتصادية بالنسبة للمؤسسات الربحية، ولأنها تحتاج إلى رأس مال مرتفع إضافة إلى إحجام القطاع الحكومي عن العمل عليها لأنها تزيد من أعبائه ومسؤولياته بصورة تفوق إمكانياته.[2]
3- إعداد المشاريع بشكل علمي وسليم وبما يتناسب مع أهداف المؤسسة ورسالتها من خلال بناء تنظيمي يوضح تقسيم النشاطات والأعمال والواجبات والأقسام والإدارات.
4- الاتصال بالمؤسسات المانحة العاملة ضمن مشاريع وبرامج المؤسسة، وإرفاق منشورات وتقارير عن

[1] إسماعيل أحمد خليل العدارية ، مرجع سابق ، ص 32 .
[2] نفس المرجع ، ص 39 .

المؤسسة وجال عملها وأهدافها والمشاريع التي تناسبها وعدد الفئات المستفيدة من خدماتها، وذلك لإقناع المؤسسات المانحة بجدّيتها وكفاءتها ومصداقيّتها.

5- إقامة مواقع خاصة بمنظمات المجتمع المدني على شبكات الأنترنت توضح أهداف ونشاطات المنظمة، وكذلك استغلال وسائل الإعلام الأخرى لنشر أهدافها ومشاريعها.

6- استغلال المناسبات الوطنية والدينية التي تزيد فيها تبرعات المانحين كنهاية السنة أو خلال شهر رمضان حيث يتم إخراج الزكاة والصدقات، بإبراز الأنشطة وفعاليات المنظمات مما يظهر دورها الإيجابي في خدمة المجتمع، وبالتالي استغلال ذلك في حملات جمع التبرعات، وإشراك شخصيات ذات سمعة حميدة في الاتصال بالجهات المانحة لزيادة درجة الثقة في مصداقية هاته المنظمات.

7- استخدام المنظمات وسائل توثيق لأنشطتها وبرامجها المنفذة لكسب ثقة ممولين جدد وبناء علاقات معهم لدعم برامج أخرى.[1]

[1] خالد جاسم إبراهيم حسن الحوسني ، مرجع سابق ، ص ص 81 – 82 .